صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع

الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه

قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان

يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوا وهو انه كلام

معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة

التاكيد المعنوي وورانه وزان نفسه ودفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل المنكر لكن

المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى

ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده

مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ليس في علم البيان

بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت وجه ذلك هو انه نزل غير منكر

منهم فكان مظنة للتحقيق ومثنية للتاكيد ليكون المتكلم عالما بمعتقد انه كما تقول انك عالم كامل وعليه

قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا الحكم كاذب في

ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن في ذلك منكر لمطابقة ما ادعاه وعليه قوله

ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في

تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمطلب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من هذا امثاله بحسب المقام

ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وكذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير ليسهل العود اليه

يجري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده

كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس

كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اختاره

لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا بنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب

الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله

ومجازا باعتبار انه مجاوز اياه والحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء

يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة بل يمين بقصد اثبات الضرب لغلانه وانما الذي يعود الى الواضع

انه لا ثبات الضرب دون الخروج وفي زمنه الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل

بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز

العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان

وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم

المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة

والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز

اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف وخرج بهذا ما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه

كقولنا الحيوان جسم الى ما هو اي الشيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد

عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم

فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد دون الواقع

ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم

فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى

كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان صادرا عنه باختياره كضرب

او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق

الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع

البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها

كان ضرب الشمس الكلام المعبر عنه بالواسطة اللغوية

محكوم فالمراد به ومعناه [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)